



المكتبة الأزهرية

مخطوطة

الإبانة عن أخذ الأجرة على الحضانة

المؤلف

محمد أمين بن عمر بن عبدالعزيز (ابن عابدين)

بسمر الله الرحمن الرحيم ومن يستعين ربنا انما من يدلك رحمة وهي ثامن
 الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى **وسيد** فيقول
 الفقير محمد امين الشهير بابن عابد بن هذه رسالة سميتها
 الا بانه عن اخذ الاحقة على الحضانة دعوي التي تحرر بها حادثة
 الفتوى **الا تية فاقول** الحضانة بفتح الحاء وكسر هاء ثنية الولد
 والحاضنة المرأة تكل بالصبي وقد حضنت ولدها حضانة من
 باب طلب كفا في المغرب والحضن مادون الا بطل الي الكسح وحضنة
 الشيء جانباه وهل هي حق من ثبت لها الحضانة او حق الولد
 خلاف قيل بالاول فلا يجبر ان هي امتعت ورحم غير واحد ومب
 الواقعات وغيرها وعليه الفتوى وفي الخلاصة قال مشايخنا الاجير
 الام عليها وكذلك الحالة اذا لم يكن لها زوج لانها ربهما تحجز عن ذلك
 وقيل بالثاني فتجبر واختاره ابو الليث وخوارزمي والهند والي
 وايدى في الفتح ما في كافي الحاكم لو اختلفت على ان تترك ولدها
 عند الزوج فالخلع جائز والشرط باطل لانه حق الولد فاذان قول
 الفقهاء الثلاثة جواب ظاهر الرواية ثم قال في الفتح فان لم يوجد غيرها
 اجبرت بالاخلاق اه وعلي هذا في الظاهرية قالت الام كاحاجة الي
 به وقالت المجردة ان اخذه دفع اليها لان الحضانة تحققها فاذان اسقطت
 حقها صريح الاسقاط منها لكن انما لم يملك اذا كان للولد ذور رحم محرر
 كما هنا اما اذا لم يكن اجبرت على الحضانة كيلا يضيع الولد كذا اختاره
 الفقهاء الثلاثة اه ليس بظاهر وقد اختلفت في البحر فقال ما قاله
 الفقهاء الثلاثة قبيده في الظاهرية ما اذا لم يكن للصغير ذور رحم
 محرر فمخ تجبر الام كيلا يضيع الولد وانت قد علمت ان اذا لم يكن له
 احد فليس من محل الخلاف في شيء كذا في النهر ووجه افادة ان

قول الفقهاء الثلاثة اعني ابا الليث والهند والي وخوارزمي ده جواب
 ظاهر الرواية ما ذكره عن كافي الحاكم الشهيد وقد ذكر في البحر في باب
 الا حصار من كتاب الحج ان كافي الحاكم جمع كلام محمد في كتب السنة التي
 هي ظاهر الرواية وفي البحر فالحاصل ان الترجيح قد اختلف في هذه
 المسئلة والاولى الا فناء بقول الفقهاء الثلاثة اه لكن في الشرح لا ي
 في رسالته كشف الغطاء الرقيق فقلت وهذا منه يخالف صيغته فيما
 اذا اختلف الترجيح فاذان يميل الي اتباع ما عليه الفتوى ووجهه
 ظاهر فاذان المرأة عاجزة عفيفة ومشرعاً ولهذا وجبت نفقتها
 على قرايتها المحرم المؤسس محرر فقهرها لوجود عجزها بخلاف الرجل اه
 وفي التعليل نظر فاذان المرأة اقدر على الحضانة ولذا جعلت لها
 لا للرجل ونفقتها على الأب كما سيأتي اقول ويظهر لي
 ان كلاما من الحضنة والمحضون له حق الحضانة اما الحضنة فلا
 ليس للأب مغللاً اخذه منها وكذا من كان ابعد منها لاحق بغيرها واما
 المحضون فلا فها اذا تعينت لم يكن لها الامتناع ويدل لما قلنا من ان
 لكل منهما حقاً ما رايت منقولاً بخط بعض العلماء عن المفتي ابي السعود
 مسئلة في رجل طلق زوجته ولها ولد صغير منه واسقطت
 حقها من الحضانة وحكم بذلك حاكم فهل لها الرجوع باخذ الولد الجوا
 نعم لهذا ذلك ما من اقوي الحقيق في الحضانة للصغير ولكن اسقطت
 الزوجية حقها فلا تقدر على استقاط حق الصغير ابداً ثم رايت في البحر
 ما يؤيده ايضا وهو انه بعد ما نقل كلام الظاهرية يد المار قال وعلم في المحيط
 بانه الام لما اسقطت حقها بقي حق الولد فصارت الام محترمة اليه
 او المتروجة فتكون الحدة التي له وعلي هذا يحصل التوفيق بين القولين
 ويرتفع الخلاف من البين ويكون قوله من قال انها حقها فلا تجبر محمولاً

علي ما اذا لم تتعين لها ويكون اقتصاره على انها حقها لكون حق الولد لم
يضع حيث وجد له من يحضنه غير ما وقول من قال انها حق فموجب محولا
علي ما اذا تعينت لها واقتصاره على انها حق كونه يضيع مع حيث لم يوجد
من يحضنه غيرها ويؤيد هذا التوفيق ما مر من الظاهر حيث نقل عن
الفقهاء الثلاثة القائلين بالجبر انه اذا وجد غيرها يصح استقاطرها حقها
بخلاف ما اذا لم يوجد غيرها وكما ينفيه قول الفتح ان لم يوجد غيرها
اجبرت بخلاف الا من حيث انه يفهم منه انه اذا وجد غيرها مفيد
خلاف لان مبني على ما هو المتبادر من كلامهم من وجود الخلاف وما
في الظاهر يتبين عدمه فالاولي الاخر به وكثيرا ما حكى العلماء قولين
ويكون الخلاف بينهما الفضا وما هناك كذلك والله اعلم **فصل**
تثبت الحضنة للأم النسبية ولو كانت غير او محوسية او بعد الرتبة
ان تكون مرتدة حتى تسلم لانها تحس او فاجرة فموجب الولد
به كثرنا وغنا وسرقة او غير ما ذكره من ان يخرج كل وقت ويترد الولد
ضايها او تكون امة او امر ولد او مدبرة او مكاتبه ولدت ذلك الولد
قبل الكتابة لا تستغاث من حضنة المولي او متزوجة بغير محرم الصغير او ابنت
ان تربيه محانا والاب معسر والعمة تقبل ذلك اي تربيه محانا وكما منع
عن الأم قبل للأب امان تمسك به محانا او تدفعه للعمة على المذهب والعمة
ليست بقيد الخ اصله لصاحب البحر حيث قال والظاهر ان العمة ليست قبلا
بل كل حاضنة كذلك بل الخالة كذلك بالاولي لانها من قرابة الأم اه
قلت يدل عليه قول القرطبي عن النظم والاصح ان يقال لها امسكية
او ادفعه الي المحرم له فان المحرم من العمة وغيرها مع الامامها فم
ام الأم وان علمنا عند عدم اهلية القرابي الخ ما ذكره من المستحقات والمستحقة
الحضنة **فصل** علم مما ذكرناه ان الحاضنة تستحق اجرة على الحضنة

لأنه يدل على ان الأب لو كان مؤسرا لا يدفع للعمة بل يبقى عند الأم بالاجرة
كما سيأتي وعلى انه اذا لم يكن مؤسرا انما لم تستحق الاجرة لوجود
المتبرعة فادعى يسر على الأب من جعل الاجرة ديناً عليه للدم ما اذا لم يوجد
من يتبرع بحضنته تعينت الأم ولها اخذ الاجرة وبه مرجح في البحر ايضا حيث
قال وذكر في السراجية ان الأم تستحق اجرة على الحضنة اذا لم تكن مكسوة
ولا معتدة كما ينفي ذلك الاجرة غير اجرة ارضاعه كما سيأتي في النفقات
اه قال في المنح الفقار الظاهر انه اراد بها فتاوى سراج الذين قاربي
الهداية ونصها سئل هل تستحق المطلقة اجرة سبب حضنته
ولها خاصة من غير رضاع له فأجاب نعم تستحق اجرة على الحضنة
وكذا اذا احتاج الي خادما بل من مبراهة فموجب ان اراد بها الفتاوى
السراجية المشهورة لكني لم اقف على ذلك في بابي في نسختي والعلم
امانة في اعتناق العلماء اه قلت والذي في التمهيد على ما رايت في نسختي
وغيرها عن وه الي مسراج فليس ارجع لكن صاحب البحر مرجح في باب
النفقات بهز وما مر الي فتاوى قاربي الهداية فعلم ان ذلك مراده
بما ذكره في فصل الحضنة وانه لا محل لترديد صاحب المنح فتدبر
ثم قال في منح الفقار وعندى انه لا حاجة الي قوله اذا لم تكن مكسوة ولا
معتدة لان الظاهر وجوب اجرة الحضنة لها اذا كانت اهلا وما ذكرنا هو
شروط وجوب اجرة الرضاع لها لا غيرها انما تستأجر له اذا لم تكن مكسوة او معتدة
اه وان رجع الشيخ خير الدين الي ملي في حاشيته على المنح بان امتناع وجوب اجرة
الرضاع للمكسوة ومعتدة الرجعي لوجوبه عليها احيانا وذلك موجود
في الحضنة بل دعوى الاولوية فيها غير بعيد الخ ما قاله كرسيا في
باستحقاقها النفقة وان اجبرت على الحضنة ولعل وجهه ان ذلك
من تمام الاتفاق على الولد فليس باجرة حقيقة بل لها شبه الاجرة

وشبه النفقة ولذلك قيدها في البحر بأن لا تكون منكوبة ولا معتدة كالمير
 لأنها إذا كانت منكوبة أو معتدة تكون نفقتها واجبة على الأب بدون حضارة
 فلذا لم يجب لها بالاحضانة تثنى إريد إما بعد الطلاق وانقضت بعدة تنقطع
 نفقتها عن الأب وتصبح عايسة نفسها المحضانة ولده فليزومه ان يدفع
 لها شيئا ويقابل ذلك على استئجار الأجرة كما غيرها عاجزة غالباً وتعلم انها
 لو تزوجت بزوجه لينفق عليها بأخذ الولد منها لوجهه ونفقة عليها على
 ولدها تحملها على حبس نفسها عن الزوج لتربيته الولد فلها على
 أبيه اجرة الحضانة ومثل هذا يقال في اجرة الرضاع انما لم يجب لها
 اذا كانت منكوبة للأب او معتدة منه لأنها من جهة النفقة على الولد
 فينفق على مريضته في المكن نفقتها واجبة عليها وهذا التقرير
 ظهر لك وجه التقييد بما اذا لم تكن منكوبة ولا معتدة وظهر لك
 انه لا فرق في ذلك بين الحضانة والرضاع خلافا لما قاله في المصحح
 لك ان الوجة في عزم الفرق بينهما ما قلنا لا ما قاله الخبير الرملي
 بدليل انها اذا كانت بحيث تجبر على الحضانة تستحق النفقة
 كما ذكرنا فقد استحققت النفقة مع وجوب الحضانة وجبرها
 عليها فلو كانت العلة في عدم استحقاقها الأجرة اذا كانت منكوبة
 او معتدة هي وجوبها على رادبانه لما وجبت لها اذا كانت تجبر
 عليها بأن قصبت لها فاعتنم تحقيق هذا المقام فانه من ينفق
 الملك العلام هذا وقد افتي بوجودها صاحب البحر فقال في فتاواه
 سئل عن رجل طلق زوجته وانقضت عدتها منه ولها منه ورضع صغير
 ترضعه فهل يلزم باجرة الحضانة والرضاع ونفقة الصغير على الوجه الشرعي
 او لا وهل اذا كانت الصغيرة في حضانه الأم وهي من أوك دالغنيا
 والأشراع تستحق على الأب خاد ما يخصها بيشترير او يستأجرها اذا

احتاجت اليه او لا اجاب نعم يلزم الرجل المذكور بذلك كله والله
 اعلم وكذلك افتي به الشيخ خير الدين الرملي في فتاواه المشهورة وشي
 عليه في النهي على الفاري الهاربة مال في المصحح كمن ينكح على هذا احلاق
 ما في جواهر الفتاوى قال سئل قاضي القضاة فخر الدين خان عن
 المستوتة هل لها اجرة الحضانة بعد قطام الولد فقال لا والله اعلم
 انتهى وذكر العلامة الرملي عقب افتاءه بما مر ما نصه
 سئل في بيع رضيع سنة دوسنة واخر سنة دون خمس سنين ولحق
 سنة سبع سنين عرض القاضي للحضانة امهم لهم سبع قطع مصرية
 كل يوم وهو عين فاحتسب هل يصح ذلك ام لا اجاب اما العين القاض
 في مال الايتام فلا قائل به اصلا من العلماء الكرام ويسترد منها الزائد
 بالكلام واما استحقاقها الأجرة فغير خلاف فقد سئل قاضي
 القضاة فخر الدين خان عن المستوتة هل لها اجرة الحضانة
 بعد قطام الولد قال لا وموضوعه اذا كان هناك ابن والوجه
 فيه انها حق لها والنقص لا يستحق اجرة على استيفاء حقه
 فكيف تستحق مع عدم الأب نعم لها اذا كانت محتاجة ان تأكل من
 مال اولادها بالمعروف لاعلى وكجدا نه اجرة حضانتها وقيل
 تستحق على الأب وكما اب هذا يعني في الواقعة المسئول عنها
 والحضانة واجبة عليها قدرتها عليها ولا تستحق الأجرة على اداء
 الواجب عليها وهذا الحق من هذه المسئلة والناس عند غافلون
 وقد كتبت على ما شئت نسختي جواهر الفتاوى على قوله سئل
 قاضي القضاة الخ ما يعلم منه ان المتوفي عنها زوجها لا اجرة لحضانتها
 من باب اولي لكن اذا كانت محتاجة وللولد مال لها ان تأكل منه بالمعروف
 وهي كثيرة الوقوع فليحفظ والله تعالى اعلم اه كلام الرملي فلم ان ما في فتاوى

قاري الهداية احد القولين فأمنا ومهد ترجيح له وقد مني عليه
في شرح التنوير واقره في الدر المختار والشرح لبلاييد وسيأتي في مقام
الكلام عليه ورايت بخط بعض مشايخ مشايخنا ان الذي ظهر من
لي ان ما في جواهر الفتاوى محله ما اذا كانت المبتوتة في العدة
مخالفا لما في السراجية اه اي فيكون على احدي الروايتين في مقعدة
البائين كما يأتي في الروايتان وان كانتا في اجرة الرضاع كذا في قتال
الولي ان الحضانة كذلك ثم ان قول فخر الدين بعد فطام الولد غير
قيد فيما ذكره لكن لما كانت تستحق اجرة الرضاع قبل فطامه قيل بذلك
لانها تستحق اجرة في الحلة وان كانت تلك الاجرة للرضاع لا للحضانة
تأمل وكذا اختلف في اجرة مسكن الحضنة فقال في البحر وفي الخزانة عن
التفاريق لا تجب في الحضانة اجرة المسكن الذي تحض فيه الصبي
وقال آخرون تجب ان كان للصبي مال والا فعلى من تجب عليه نفقة
اه واختار في النهر ما في التفاريق فقال وينبغي ترجيحه اذ وجوب
الاجرة لا يستلزم وجوب المسكن بخلاف النفقة اه وقال الخيزر
الرملي في حاشيته على البحر قال الغزي واما الروم مسكن الحضنة فاختلف
فيروا الاظهر لزوم ذلك كما في بعض المعتبرات اه اقول وهذا
يعلم من قولهم اذا احتاج الصغير الى خادم يلزم الاب بد فان احتاج
الي المسكن مقرر اه وقال الشيخ علا الدين في شرح الملتقى والصغير
اذا كان في حضنة الام وهو من اوكاد الاشراف تستحق على الاب
خادم ما يحتاج منه فيشترى او يشتأ اجرة وفي شرح النقاير للباقيات
عن البحر المحيط عن مختارات ابي حفص سئل عن له اسكا الولد
وليس لها مسكن مع الولد هل على الاب سكنها ومسكنه ولدها قال
نعم سكنها جميعا وسئل نجم الأئمة البخاري عن المختار في هذه

المسئلة

المسئلة فقال المختار ان عليه السكنى في الحضنة اه واحتمده ابن
القنطري خلافا لما اختاره ابن وهبان ويشترط الطهرى والحاصل ان الوجه
الوحيد لزوم المسكن والا لزم رضاع الولد اذا لم يكن له حضنة مسكن واما
اذا كان لها مسكن فينفى الافتناء بما روي في النهر تبعا لابن وهبان والطركي
ولا سيما وقد قدمه قاضي خان والده الموفق ويشير الى هذا التوفيق
قول ابي حفص الماروي ليس لها مسكن وهذا الأمر فقه ابا اخذها
الاجرة على الأمر رضاع فلا يجوز لو منكوحة او مقعدة كما سئل عن
الكنز قال في النهر لا دون الأرض رضاع مستحق عليها بالنص ما اذا امتفت
عذرت لاحتمال الحجر ما عسى ان لها بالآخر طهرت قدرتها فكان
الفعل واجبا عليها فلا يجوز اخذ الاجرة عليه وهو ظاهر في عدم
جواز الاجرة ولو من مال الصغير وذكر في الذخيرة انه يجوز قال
وما ذكر من عدم جواز استئجار من وجده فتاد ويلد اذا كانت
ذلك من مال نفسه كيلا يؤدي الى اجتماع اجرة الرضاع ونفقة
النكاح في مال واحد وجزم به في المحتسبي والأوجه عندي عدم
الجواز زيد على ذلك ما قالوه من انه لو استأجر منكوحة
لأرضاع ولده من غير ما جاز من غير ذكر خلاف لأنه غير واجب
عليها مع انه فيه اجتماع اجرة الرضاع والنفقة في مال واحد ولو صلح
ما نالما جاز هنا فتدبره واطلق في المعتدة وكذا خلاف في الرجعي
وفي البائين روايتان قيل وظاهر الرواية الجواز وهو اصح الروايتين
كنا في الجوهرة والتقنية معلا بان النكاح قد نزل فهي كالأجنبية الا ان
ظاهر الهداية يفيد عروصه وهو رواية الحسن عن الام وهى الأولى اه كلام
النهر وذكره في الشرح لا ليد عن التاجر خائفة ان الفتوى بخلافه
الجواز لكن شبهها بالحسن عكس ما في النهر ثم ظاهر كلامه ان هذه

الأجرة لا تشوق على عقد اجارة مع الأم بل تستحق بالأرض رضاء في المدة
المذكورة ولا تسقط من الأجرة موته بل هي اية الفروا كذا في النهر
والبحر **فصل** علم مما قد مناه عن التور وشر حران هما يسقط
الحضانة طلب الحاضنة الأجرة عليها والأب مفسر مع وجوده متبرع بها
من أهل الحضانة وبه أفق الرومي مرارا كما هو مسطور في فتاواه
وقال في البحر في باب النفقة عند قول الكنسر ويستاجر من ترضعه
عنده إلا أنه منكوحة أو معتدة وهي حق بعد هالم تطلب زياده
مانصر وظاهر المتون ان الأم لو طلبت الأجرة أي اجرة المثل والأجنبية
متبرعة بالأرض رضاء فالأم أولى لأنهم جعلوا الأمر احق في جميع الأحوال
إلا في حالة طلب الزيادة على اجرة الأجنبية والمصرح به خلافة كما في العيين وغيره
ان الأجنبية أولى لكن هي أولى في الأرض رضاء أما في الحضانة في الولو الجيدة وغيرها
رجل طلق امراته ومنها صبي وللصبي حصة ارادت ان تربيته وتسكبه
غير اجرة من غير ان تمنع الأم عنه والأم تاتي ذلك وتطالب بالاجر
ونفقة الولد فالأم أحق بالولد وإنما يبطل حق الأم إذا تخلفت الأم
في اجرة الأرض رضاء بالكثر من اجرة مثلهما والصحيح انه يقال للأم
ان تمسكي الولد بغير اجرة وأما ان تدفعه إلى غيره ان لم يكن هذا الكلام
البحر **قوله** في البحر والمصرح به خلافاً في خلاف ظاهر المتون قال
الزيلعي في التبيين وان مرضت الأجنبية أو في اه وقال في البلایع وأما اذا انتقلت
المثل والأمر بأجر المثل فالأجنبية أولى اه وقال في البلایع وأما اذا انتقلت
عدمها فالمست اجرة الرضاء وقال الأب اجد من ترضع من غير اجرة أو بابل
من ذلك فذلك لم لقوله تعالى وان نفاسهم فستضع له أخرى
ولان في الزام الأب ما لم تمسك رضاء الأب وقد قال الله تعالى ولا
مولود له بولده أي لا يضار الأب بالزام الزيادة على ما تمسك

البحر

الأجنبية تكرأ ذكره في بعض التاويلات ولكن ترضع عند الأمر ولا
يفرق بينهما لما فيه من الحاق الضرر بالأم اه ومثله في تبيين الكنسر
للزيلعي وقيد في الدرر ارضاعه عند الأمر بقوله ما لم تر زوج وهو
ظاهر لسقوط حقها في الحضانة مع والمراد تزوجها بأجنبي كما
من **وقوله** لكن هي أولى في الأرض رضاء الخ الأم أولى حذف
الاستدراك اذ بناء على ما ذكره من التصحيح لا فرق بين
الأرض رضاء والحضانة في ان الأجنبية المتبرعة مقدمة
على الأم طالبة للأجر ثم اعلم ان ما ذكره من عبارة الولو الجيدة
ليس صحيحاً في ان المراد من الحضانة فقد قال في الحواشي
الغنمية عند قوله وتطالب الأب بالأجرة ونفقة الولد
امراد بالأجرة اجرة الرضاء سواء ارضعته بنفسها أو بغيره
غيرها واراد بالنفقة ما يكون بعد الفطام والظاهر ان وضع
المسئلة في مطلقة مضت عدتها فان طلب الأجرة من الأم
من جهة أم الصبي إنما هو في هذه الصورة مال وإنما تلزم اربا الأجرة
اجرة الرضاء اذ لا يجب على الأب اجرة على الحضانة لانه لا
على هذه الأجرة حتى تطالب المرأة به كما صرح به في جواهر
الفتاوى نقلاً عن قاضي خان اه لكن دعاه إلى هذا المحل فصرح
على القول بعدم وجوب الأجر على الحضانة وقد علمت القول
الأخر فيه من كلام الولو الجيدة عليه السلام **وقوله** هو الصحيح
ان يقال للأم الخ مقابل لقوله فالأم احق يدضحه قوله في الحاشية
صغيرة لها اب مفسر وعمه مؤسرة ارادة العمة ان تربي الولد
عالمها بما لا ينافي مع عدم الوعم والام تاتي ذلك وتطالب
الأب بالأجرة ونفقة الولد اختلفوا فيه والصحيح انه يقال

للأم اما ان تمسكي الولد بغير اجبر واما ان تدفعيه الى العمه
 اه والمراد بالاجرة اجرة الحضانه والترتبه كما فهمه صاحب البحر
 والدرر والفتح فتكون العمة المتبرعة اولى لكن قال الرمي قيله في الثانية
 والبرازية والخلص والظهير وكثير من الكتب يكون الاب
 مفسرا فظاهرهم يخلف الحكم المذكور مع يساره فيلحق وان
 خبر بان المفهوم في التصاميق حجة يعمل به تأمل اه قلت
 ومثله في الشرع بلانية حيث قال وتقييد الدفع للعمه بيسارها
 واعسار الاب مفيد ان الاب المأمور يجبر على دفع الاجرة
 للأم نظير للصغير ومع اعساره لا يوجد احد من هو مقدم
 على العمة متبرعا بمثل العمة ومثل ذلك يشترط ايضا ان لا
 تكون متزوجة بغير محرم للصغير اه قال بعض الفضلاء ولم
 ار ما المراد بيسار العمة في كلام صاحب الدرر وغيره كفة
 القدير والظاهر ان المراد به القدرة على الحضانه اه قلت بل العمة
 ان المراد به القدرة على الاتفاق يدل عليه قوله في الدر المختار
 وهل يرجع اليه او العمة على الاب اذا اليسر قيل نعم مجتبي اه
 اي هل يرجع بما انفقته على الصغير لا باء جرة الحضانه او
 الرضاع والا فلا فائدة للاب حينئذ في اخذه من الام ثم لا يخفى
 ان ذكر الممستدكة ثم حيث علمت ان الاب المأمور يجبر على
 دفع الاجرة للأم على الحضانه علمت تأييد ما افقته به غاري
 الهادي **وقوله** واما ان تدفعيه الى العمة فيفيد انه يترفع
 من الام فيقوم المخالفة بينه وبين ما قدمناه عند البدائع
 وغيرها من انها توضع عند الام ولا يفرق بينهما
 ما عنده من الحاق الضرر بالأم اقول ونفع المخالفة باختلاف

موقف

موضوع المسئلة محل الأولي على الحضانه والثانية على الرضاع خلافا
 لما فهمه في العزيمة كما مر فاذا اطلقت الأم جرة على الحضانه وترتبت
 العمة سقط حق الام وصارت الحضانه للعمه واما اذا اطلقت الأم
 اجرة على الارضاع فقط تبق الحضانة لها فلا يترع الولد منها بل
 ترضعه الظاهر عندها ولذا قيد في الدرر بقوله ما لا يترع وجهه
 لما قدمناه هذا ما ظهر لي ودفع المخالفة في الشرع بلانية ان
 الثانية محمولة على ما اذا كانت امرضة اجنبية هذا قال ترفع
 في بيت الام بخلاف العمة فيدفع لها هذا حاصل ما ذكره فتأمل
 والظاهر انه فهم ان موضوع المسئلة واحد وهو الرضاع
 وليس كذلك اذ قول الظاهر ترفع في بيت الام لا يقيد به
 بما اذا كانت اجنبية او غيرهما فتصدق في بيت امه لان
 طلبها الاجر على الارضاع لا يسقط حقها في الحضانه فلو
 ما يقولوا ترفع الظاهر في بيت الام فتدبر ثم قال في البحر
 عقد عبارته السابقة ولم ار من صرح بان الاجنبية كالعمة في ان
 الصغير يدفع اليها اذا كانت متبرعة واهل الم ترفع الاجر على
 الحضانه ولا تقاس على العمة لانها حاضنة في الحمله وقد
 كثر السوا عن هذه المسئلة في زماننا وقوان الاب ياتي
 باجنبية متبرعة بالحضانه فربما يقال للأم كما يقال لمتبرعت العمة
 وظاهر المتن ان الام تأخذه باجر المثل ولا تكون الاجنبية بمكالمة والظاهر
 ان العمة ليست قيدا بل لها حاضنة كذلك بل الخالدة كذلك بالاولى لانها
 من قرابة الأم ثم اعلم ان ظاهر الولو الجيدة ان اجرة الرضيع غير نفقة
 الولد للعقل وهو للمغايبة فاذا استاجر الأم للارضاع لا يكون
 عن نفقة الولد لان الولد لا يكفيه اللبن بل يحتاج لشيء اخر

كما هو المشاهد خصوصا الكسوة فيقدر القاضي له نفقة غير
 ١ اجرة الارضاع وغير اجرة الحضنة فعلى هذا يجب على الأب ثلاثة
 ٢ اجرة الرضاع واجرة الحضنة ونفقة الولد اما اجرة الرضاع فقد
 ٣ مر جوابها هذا واما اجرة الحضنة فصرح بها قاضي الهنداية
 ٤ في فتاواه واما نفقة الولد فقد مر جوابها في اجابات
 ٥ النظر اهو تمامه فينبغي **قوله** ولا تقاس على العدة الى جوار
 ٦ عما قد يقال انها مثل العدة بجماع النكاح من كل قتلحق بها
 ٧ فاجاب بالفرق وهو ان العدة حاضنة في الجملة فلها استحقاق
 ٨ بخلاف الاجنبية وايضا فان العدة استنفق عليه من الاجنبية
 ٩ فلا يصح القياس مع المفارق وقال محشي الميرزا وقد
 ١٠ سئلت عن صغيرة لها ام وبنت ابن عم تطلب الام
 ١١ زيادة على اجر المثل وبنت ابن العم تريد حضنتها ما اجاب
 ١٢ بانها تدفع للام كسائر المثل لا بالزيادة لان بنت ابن العم كاجنبية
 ١٣ لاحق لها في الحضنة اصلا فلا يعتبر تبرعها على ما ظهر من هذا
 ١٤ الشارح وهو ثقة حسن صحيح لان في دفع الصغير للتبرعة
 ١٥ ضرابه لقصور خفقتها عليه فلا يعتبر معه الضرر في المبالاة نعمته
 ١٦ دون حرمة ولذا اختلف الحكم في نحو العدة والمثالة مع اليسار
 ١٧ والاعسار فاذا كان مؤسرا لا يدفع اليها كما يفعله تعقيد اكثر
 ١٨ اكتب اذ لا ضرر على المؤسس في دفع الاجرة وبه يتحرر هذه
 ١٩ المسئلة فانهم على التحريم واعتدله فقد قل من نطق له والده
 ٢٠ تعالى الموفقة وهو في فتاوى الشيخ محمد الحنفوي واما المعتبر بالحض
 ٢١ فالذكور ان كانت العدة هي المعتبر باجرة الحضن وهي غير اجرة
 ٢٢ الرضاع فري احق من غير ما يمن له الحضن واما الاجنبية فلم

يخص عليها واللمتعالى اعلم **وقوله** والظن ان العدة قيد الخ قد منا
 ما يؤيد عن القهستاني وهذا يظهر من الجواب عما يقع كثير اوهو
 ان الام تطلب اجرة الحضنة من الأب فيقول الأب ان لي اماتر به عندي
 بلا اجر فعلى هذا يدفع الام الأب المعتبر عن هذا اذا طلعت ام الصغير
 ١ اجرة على الحضنة اما لو كان رضيعا وتبرعت بحضنته ولكنها طلعت
 ٢ اجرة على الرضاع فانه يدفع عنها ما كان قالت ام الأب او اخته مثلا
 ٣ اما ان رضعت متبرعة يقال لها ان رضعت في بيت امه لان كون المتبرعة
 ٤ كبا للارضاع غير اجنبية لا يسقط حضنته الام كما علمته انفا فاعتد
 ٥ هذه الفائدة **وقوله** ثم اعلم ان ظاهر الولو الجمية لا يقتضي انه حمل
 ٦ الاجرة في كلام الولو الجمية على اجرة الرضاع كما حمل في النص من كذا
 ٧ مقدمنا وهو مخالف لما اراده من سياق كلام الولو اجبية
 ٨ فانه لا يلزم الا بالحمل على اجرة الحضنة وهو المضموم من كلام
 ٩ المدرس وفتح القدير ايضا فقل **وقوله** فعلى هذا يجب على
 ١٠ الأب ثلاثة الخ اقول بل اربعة والربع اجرة المستكن الذي تحض
 ١١ فيه الصبي على ما قدمناه اذ ان يقال انه دخل في النفقة لان المستكن
 ١٢ له ايضا لا حضنة خاصة وقد قالوا ان النفقة الصغار والكسوة
 ١٣ والمسلوك وقال الواني في حاشية الدرر انهم قالوا النفقة مسكني
 ١٤ فاما ما لا ينفك احدهما عن الآخر **فصل** وبعد علمك بان
 ١٥ الام تستحق اجرة الحضنة كما ذكره في السراجية وانها غير اجرة
 ١٦ ارضاعه فتقول قال العلامة الرملي في حواشي البحر اقول لم يذكر
 ١٧ هذا الاجرة على الأب ام في مال الصغير اذا كان له مال ولم يذكر بمشور
 ١٨ الأب اذا طلعت اجرة الحضنة من مال الولد اذا كان له مال او من
 ١٩ يجب نفقته عليه اذ لم يكن له مال هل تجان الي ذلك ام لا ولم

انه في غير هذا الكتاب مرحاكن المضمون من كلامهم ان الام لا تستحق اجرة
 الحضانة في مال الصغير عند طم الاب له جوب الترتيب عليها حتى
 تجبر اذا اختلفت كما افتي به الفقهاء الثلاثة بخلاف الرضا حيث
 لا تجبر وهو الفارق بين المستثنين حتى حار ان تفرض اجرة الرضا
 في مال الصبي لانه على قول كما سيأتي في النفقات لان اجتماع اجرة
 الرضا مع نفقة المتاح في مال واحد وجاز على الاب اذا لم تكن
 منكوبة ولا معتدة لعدم وجوب نفقة المتاح عليه وهو من باب
 النفقة وهي عليه بخلاف الحضانة ولذلك قال في جواهر الفوائد
 سئل قاضي القضاة فخر الدين خان عن المبتق تهل لها اجرة الحضانة
 بعد طام الولد قال لا لكن صرح قاضي الهنداية في فتاواه باستحقاقها
 ذلك على الاب اذا لم تكن مكرورة او معتدة والظاهر ان مقتضى الوجوب عليها
 ديانته وعلمه الثاني انها اذا حضنت فقد حست نفسها في تربيتها
 واشتغلت عن الكسب فيجب لها على الاب ما يقوم مقام الانفاق
 عليها وهو اجرة الحضانة لئلا يحصل الضرر لها بولدها وان وجبت
 عليها ما يارة فماذا لم يكن للصغير اب منى الارحى واللاحق بتربته
 من غير ما لا تطلب اجرة من ماله ولا تقيم هو دونها في ذلك واما
 اذا كانت محتاجة جاز لها ان تأكل من مال المهر وف ك على وجه انه
 اجرة حضانتها فتأكل ولا يجع نفسها ان تغفل بالنقل في المسئلة واذا
 كان للصغير مال لها ان تمتنع من حضانتها فليست تجبر له ما حضنته
 من ماله غير ما وكذا لو كان الاب موجودا والصغير مال فلا بد ان
 يجعل اجرة الحضانة من ماله فيرجع الامر الي ان الصغير اذا حضنته
 امه في حال النكاح او في عدة الرجوع لو البائن في قول لا تستحق اجرة
 اجرة لامن مال الصغير ولا على الاب والثاني مصرح به والاول

تفقه ويفرق بينهما وبين الرضا بأنه من باب النفقة وهي على
 الاب اذا لم يكن للصغير مال وفي ماله اذا كان له مال بخلافها فان
 الحضانة حقها ولا تستوجب على اقامة حقها اجرة وكذلك الحكم لو لم
 يكن له اب ولا مال فحضنته وصليت الاجرة من ماله ولم ارم ايضا
 كما ذكرنا ولا والذي يطرر وجودها في ماله وان الحضنة الحضانة
 بالرضا قلنا باستحقاق ذلك وبحوائره في مال الصغير وان كان له اب
 واما اذا لم يكن له مال ولا اب فلا كلام في جبرها حيث لم يكن
 من يحضن غير الصياغة ويفترض ذلك لعلها فلا تستحق على ذلك
 اجرة والاصل ان كلام اصحابنا في هذا المحل قاصر عن اعادة الاحكام
 كلها فعليك ان تتأملها وتستخرجها بقرط فكم لك والله تعالى اعلم
 هذا ورايت في كتب الشافعية مؤمنة بالحاضنة في مال المحضون
 ان كان له مال ولا فقه من يجب عليه نفقته وعلى ما اجاب
 به قاضي الهنداية من استحقاقها الاجرة اذا لم تكن منكوبة
 ولا معتدة كما يبعد ان يكون مذهبنا كمن ذهب الشافعية وتكفر
 كالرضاع وهذا هو السابق للافتراء ويتعين القطع به والاعتماد
 عليه والله تعالى اعلم بالصواب وانظر ما سيأتي في شرح
 قوله ولقرئ مصرح بذلك على ان في المسئلة قولين وان
 الراجح ان الرضا يجب بقدر الارث ايضا فتكون الحضانة
 كذلك والله تعالى اعلم والاصل ان النظر الفقهي يقتضي ان النفقة
 الحضانة اذا لم يكن للصغير اب ولا مال له وتقدر القريب المحرم
 قولين في قول على الامر خاصة وفي قول بقدر الارث لا النفقة
 ولما رار ايضا ما اذا جعل القاضي لها اي للام اجرة الحضانة
 في مال اليتيم وامر الوصي بدفعها للام فتروجه في الاستدراج

تخضع عند الزوج هل يبطل فريض القاضي املاحيث استعرض
 من له حق الحضنة بعد هال الحضنة والظاهر من تسهيمهم
 لها اجرة انه لا يبطل الفرض لانه بمنزلة تعيب العين المستأجرة
 وهذا عند من يقول بجواز الاجرة عليه او الظاهر انه لا يصح ذلك
 اذ قد يقراري الهلا بقرينة كفت في ذلك كتابا على حاشية فتاوى
 الشيخ الحلبي واستدللت على صحة ما قلته برفع ذكرهم في النظرية
 وغيرها ماعلا بعدة مشتركة هذا في الحكم فراجعه والذي يدرك
 على صحة ما قلته فروع ذكرها اصحاب الفتاوى في كتاب الاجارة
 في بحث اجارة الظير فراجع يظهر لك صحة ما قلته والله تعالى
 اعلم بالقول الرامي في حواشي البحر والذي يتقرر عليه رايد انما
 كالرضاع ورح فاذ كانت متكفوفة او معتقة من الرجعي فلا
 اجرة لها ولو مبانة او معتقة من البائن على احدي الروايتين
 السابقتين فلهما اجرة من مال الصبي ان كان له مال والا فممن
 ابهر او من يجب عليه نفقته وقد اقر على هذا البصير
 تلمينه الشيخ علاي الدين في الدر المختار وذكر قبله ما نصه
 وفي المنية تزوجت ام صغيير توفي ابوه وارادت تربيته
 بلا نفقة وقد ع و اراد وصيه تربيته بها دفع اليه كالا ليه
 ابقا له ما له وفي الحواشي تزوجت باخر وطلبت تربيته بنفقة
 وانقر ما بين العم ان يربيه حائنا وكه حاضنه لرفله ذلك
 وتعال في مانع الفقان بعد ذكر ما في المنية وله وجه وجيه
 لان رعاية المصلحة في ابقاء ماله اولى من مراعاة عدم حقوق
 الضرر الذي يحصل له لكونه عند الاقربين او المراد بالاجنب
 نروح الام الذي هو غير محرم للولد ورايت بخط شيخ

من
 ١٠

ما يشاء العلامة الفقيه ابن ابي السايحاني قال البر جدي
 تجوز ادم على الحضنة اذا لم يكن لها زوج وانفقته على الاب وفي
 المنصورة ان ام الصغيير اذا اشغقت عن امها كما هو كزوج
 للام يجب عليه وعليه الفتوى وقال الفقيه ابو جعفر موبه
 اخذ الفقيه ابو العباس في نقل من المذهب فيما نقل عن
 الشافعية وفي شرح المجمع تجوز ان كان الاب معسرا
 ولم يكن له مال ويجوز الاجرة ديناعليه كنفقة فريضة
 في ان الاجرة مع الجبر انما يرد بخطر ره الله تعالى
 وهذا امر في ايضا بما تجتهد الخبر الرامي من ان اجرة الحضنة
 كالرضاع تكون اجرة حضنة تجب في مال الصغيير قلت
 وحيث علمنا انها كالرضاع فتكون اجرة حضنة من ماله نفقة
 كما ان اجرة الرضاع كذلك وعليه فالنفقة في طهر المنيرواحي
 تشمل اجرة حضنة ورح يظهر الجواب عن حادثة الفتوى
 في زماننا في صغيير توفيت امه وتركته له مالا ولها و ابوه
 مفترس ولها ام ايضا منز وجل يجد الصغيير اراد ان امره
 تربيه باجر وام ابية توفى بذلك حائنا نزل يدفع الام
 او لام ابية المتبرعة والذي يظهر من التعليل بابقائه له
 ان يد مع المتبرعة بل هنا اولى وذلك لان الام في مسئلة
 المنية لما كانت من وجه بالاجنب ماري كالوصي الاجنب في عدم
 ثبوت الحضنة لها فادفع اليها اناء ماله مع لزوم تربته
 في حجر الاجنب الذي بطمه نذرا ويتنظر اليه شذرا فلا بد
 يدفع لام ابية المتبرعة في مسئلتها ويكون الصغيير في حجر ابية
 وجده الشفوقين عليه بالاولي ورح خالوي تحري

١١
در صفحه ٢٤٤
ط

فيما اذا طلبت الاجرة من شئت اياها فقد اخفنا ذنبا كالا م مثل ما مع وجود
متبرع بهما لانه لا يخلو اما ان يكمن المتبرع اجنبيا عن الصغير او كما
قالنا كما ان المتبرع اجنبيا يدفع للاهم بالاجرة وان كانت الاجرة
من مال الصغير حيث كانت الام غير متبرعة وجه اجنبيا كما مر
عندنا في خبره والاحتجتي من حوزان الشيخان بالام للارضا في تبرع مال
الصغير والاحتجنا بغير مثله على ما علمت ولذا كما ان المتبرع غير
اجنبى فان كان له مال وصغير له مال او كما يقال للاهم
اما ان تستكبر بغير ربح وامان يدفع للجهة مثلا المتبرعة
صونا لما لا الصغير ان كان له مال وان كان الاب مؤسرا او انه غير
له مال فكذلك لان اجرة الرضا مباح في مال الصغير والمخرج
له في الشرح كالتبرع وغيره كما مر انا المتبرع اولى وصحت
كانت اخفنا بغير مثله كونه حكما كذلك وان كان الاب مقسرا او كما
قال للصغير فالامر قد مضى وان طلبت الاجرة فغير الصغير
كما يغري من كل من حيث قبله والادفع للمتبرع له اعمال الان
كما قد مناه عن الرهلي واشترى بثلث ليرة وخرج يفرق بين يسار الاب
ويسار الصغير وذلك انهم يسيرون الاب يلد له للاهم بالاجرة
لانهم يظهرون له انهم عليها من غير ضرر بل ينفقون خلافة
مع يسار الصغير بما به وان حصل في كونه عنده احد انظر
له سبب انها الشفقة عليه من جهة مثلا كما في خبره
بل قد في حاله فاستترعا هذا ما ظن سرنا بنا وعلي ما مر على
من كونه اخفنا بغير مثله والامر تعالى اى تمت كتابتها في الارباب
خلاصا من ذي النجاسة يسار سنننا وما ليقن كسيرة واردين
على يد التقدير نحن ان مشي صاينا بلهم بن حاسبنا من بطول حياتنا

والسلامة جنتنا من

والله اعلم
بما لا يعلمون

امين